وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 04 أبريل 2023

أخبار الطاقة

مختصون لـ«الرياض»: التخفيض الطوعي سيقود الأسواق إلى الاستقرار

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

تذكر مختصون في النفط كلمات وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز العام الماضي عندما قال «سأجعل من في قاعات التداول يتلفتون من حولهم محتارين بقدر المستطاع من يعتقد أنه سيحصل مني على معلومة حول ما سنفعله مستقبلا بالتأكيد يعيش في الخيال وسأحرص على كل من يقامر في سوق النفط سيتألم ألماً شديداً».

المحللون الاقتصاديون ووكالات الإعلام الغربية في حالة صدمة بسبب التخفيضات الطوعية أمس (الأحد) لبعض دول «أوبك+»، لإنتاجها النفطي إلى نهاية العام الجاري احترازا لتوقعات ركود الاقتصاد العالمي في ظل استمرار رفع أسعار الفائدة الأميركية وأزمة البنوك العالمية؛ لأنها كانت مفاجأة لم يتم حسابها، وجاءت كخطوة استباقية لاحتمالات الركود الاقتصادي العالمي واستمرار التخفيضات لنهاية العام الحالي 2023م.

وقال الدكتور محمد الصبان المستشار النفطي الدولي، لـ «الرياض»، إن قرار بعض دول أوبك+ بإجراء الخفض الطوعي بنحو 1,6 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2023، يعكس تحالف أوبك+ على استقرار أسواق النفط، وكذلك إحداث التوازن بين العرض والطلب، مضيفا، أن القرار لا يمثل تحديدا للأسعار كما يدعي البعض، مشيرا إلى وجود العديد من الأسباب لقرار أوبك+ منها وجود الكثير من الضبابية في أسواق النفط، فضلا عن الضبابية بخصوص حالة الاقتصاد العالمي، لافتا إلى أن صندوق النقد الدولي يشير إلى معدل النمو العالمي سيكون بحدود 2,9 ٪ في عام 2023، وهذه النسبة منخفضة، مما يدلل على وجود بعض الدول سيرتفع فيها معدل النمو فيما بعض الدول الأخرى قد تدخل مرحلة الركود

وأشـار الصبان، إلى وجود بعض الإجراءات لا يعلم بنهايتها مثل زيادة أسـعار الفائدة، حيث سـجلت أسـعار الفائدة زيادة لنحو تسع مرات في الولايات المتحدة منذ عام 2022، لافتا إلى أن التوقعات بخصوص اجتماع الفيدرالي الأميركي الأخير لن يتخذ قرارا بزيادة أسعار الفائدة نتيجة أزمة قطاع البنوك مخيمة على الاقتصاد العالمي، خصوصا وأن زيادة أسـعار الفائدة تزيد من الارتباك وتزيد المشـكلات التي يواجهها قطاع البنوك العالمية، حيث سـيكون الاقتراض صعبا في ظل ارتفاع أسـعار الفائدة، مما يحجم من الاقتراض ويحد من السيولة، مما يؤثر على الاقتصاد العالمي، مبينا، أن هناك الكثير من الشكوك حول الاقتصاد العالمي، مؤكدا، أن قرار أوبك+ بالخفض الطوعي يأتي نتيجة الشكوك في الاقتصاد العالمي.

وذكـر الصبـان، أن المملكـة تقـود تحالف أوبك+ إلى بر الأمان تحسـبا من الآثار السـلبية، مؤكدا، أن خطوة الخفض الطوعي لبعض أعضاء دول أوبك+ ستكون محل مراقبة، بحيث سيتم التدخل في حال وجود حاجة لمزيـد مـن التخفيـض أو حاجـة لرفع الطاقة الإنتاجيـة، لافتا إلـى أن تحالف أوبك+ يمتاز بالاسـتباقية وفقا للأسـس العلمية، بحيث لا تتدخل السياسـة في اتخاذ القرارات بخلاف ما تروجه الدول الغربية، موضحا، أن قـرار الخفض الطوعي سـينعكس علـى الاقتصاد العالمي إيجابيا، مرجعا ذلك لكـون معظم الدول المنتجة للنفط متوسـطة ومنخفض الدخل، وبالتالي فإن تحسـن الأسـعار واستقرار أسـعار النفط يؤدي إلى تحسن أوضاعها الاقتصادية.

وأوضـح، الدكتـور المهند الهشـبول، متخصص فـي النفط، لـ «الرياض»، أن أسـواق النفط شـهدت تذبذبا بمنحي هبوط خلال الأشهر الستة الأخيرة، لافتا إلى وجود طلب خلال الفترة المقبلة بسبب المخاوف المتعلقة بانهيارات اقتصادية عالمية مصحوبة بالقرارات الشديدة من البنك الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة.

واعتبر الدكتور الهشـبول، خطوة تحالف أوبك+ اسـتباقية لإعطاء الأسواق مزيدا من الدعم والاستقرار في الفترة الحرجة القادمة، مؤكدا في الوقت نفسـه أن الخفض الطوعي لبعض أعضاء تحالف أوبك+ سـيكون فعالا، خصوصا وأن الدول المشاركة في التخفيض الطوعي هي الدول المؤثرة فعليًا في التحالف والتخفيض سيكون نحو 1.1 مليون برميل يوميا (تخفيض روسيا بدأ قبل ذلك والأسواق أخذتها في الحسبان مسبقًا).

وقال المهندس عايض آل سويدان، المختص بشؤون الطاقة، إن هناك دولا انضمت للخفض الطوعي، حيث يعتبر قرارا تاريخيا، لافتا إلى أن الفترة السابقة كانت دولتان تقومان بالخفض الطوعي، مما يعني وجود إجماع من هذه الدول للذهاب للخفض الطوعي، مشيرا إلى أن قرار الخفض الطوعي جاء نتيجة دراسة حقيقة لمستويات السوق النفطي من ناحية الطلب والعرض، فضلا عن المخزونات التجارية. وأكد المهندس آل سويدان، أن قرار أوبك بلس بالخفض الطوعي سيحدث حالة من الارتداد وإعطاء وضوح للرؤية في أسواق الطاقة، لافتا إلى أن أسعار النفط سجلت تذبذبا كبيرا خلال الفترة القليلة الماضية، فضلا عن وجود ضبابية حادة في أسواق الطاقة نتيجة الاضطرابات المالية، مما رفع مستوى المخاوف بخصوص الأفق الاقتصادي، مما خلق ضبابية على أسواق النفط. ولفت راشد الفوزان، محلل اقتصادي، أن قرار منتجي النفط «وبعض دول» في منظمة أوبك بخفض «طوعي» للإنتاج النفطي يهدف إلى دعم استقرار السوق، فضلا عن كونه إجراء احترازيا استباقيا، موضحا أن مقدار الخفض 1.6 مليون برميل، يعتبر أكبر خفض من السعودية وروسيا «خارج أوبك روسيا» بمقدار 500 ألف برميل لكل منهما، مبينا، أن الخفض سيبدأ من مايو 2023 وحتى نهاية العام، حيث سيضاف للخفض السابق في أكتوبر 2022، مؤكدا، أن الخطوة تعتبر خطوة استباقية للحفاظ على توازن السوق.

وأشار الفوزان، إلى أن أزمة مصارف «سيلكون فالي وكريدي سويس» ألقت بظلالها على أسعار النفط، بحيث تراجعت أسعار النفط لمستويات 70 دولارا وهي أدني مستوى منذ 15 شهراً، مضيفا، أن التوقعات تشير إلى زيادة الإنتاج الأميركي بما يقارب مليون برميل مما يؤكد صحة قرار أوبك لتوازن السوق.

وذكر الفوزان، أن استمرار ارتفاع الفائدة -وفقا للتوقعات- خلال ما تبقى من العام يدعم قرار أوبك بخفض الإنتاج، حيث سيكون الأثر الاقتصادي للفائدة عاملا مؤثرا على أسعار النفط والطلب، معتبرا، عودة الصين ونموها الاقتصادي بنحو 5 ٪ يسهم في مستوى طلب على النفط، حيث يعتبر الطلب على النفط قياسي خلال العام، اذ يبلغ 102 مليون برميل يوميا، مشيرا إلى أن الاستثمار في إنتاج النفط يشكل عائقا في رفع مستويات الإنتاج عالميا، مما يعزز دور أوبك+ كأكبر منتجين للنفط

يرى نايف الدندني، الخبير في استراتيجيات الطاقة والشأن النفطي العالمي، أن تخفيض روسيا في فبراير الماضي نص مليون برميل يومياً على أن يكون في حيز التنفيذ في مارس الماضي لم يؤثر بسبب أن الاستهلاك الروسي انخفض وبتالي روسيا أضافت الخفض في الاستهلاك المحلي إلى باقة إنتاجها في الأسواق العالمية، بتالي إعلان روسيا خفض نصف مليون برميل في مارس لم يكن مؤثرا، السبب الثاني امتناع الإدارة الأميركية شراء النفط حتى تمتلئ مخزوناتها الاستراتيجية أعطى إشارة أن هناك من يحاول أن يضغط على الأسواق بشكل كبير، وهناك ضبابية في التنبؤ في الأزمة المصرفية الأميركية، لافتا إلى أن تصريح سمو وزير الطاقة السعودي ذكر أكثر من مرة لا أحد يستطيع أن يتنبأ ماقد نفعله ومن يعتقد أن يقرأ ما نقرره فهو مخطئ وهذا إثبات لما كان يقوله، مبينا أن التوقيت كان مفاجئا وستفتح الأسواق على هذه التخفيضات التي تقود إلى الاستقرار.

مفاجأة «أوبك +» تدعم أسواق النفط .. الاجتماع الوزاري يعتمد التخفيضات الجديدة أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسواق النفط الخام مفاجأة قوية من قرار تحالف «أوبك +» إجراء خفض واسع للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميا، ما رفع إجمالي تخفيضات «أوبك +» إلى 3.66 مليون برميل يوميا.

وقفزت أسعار النفط عقب هذا القرار بنسبة 8 في المائة في بداية التعاملات قبل أن تتراجع قليلا.

يأتي ذلك في وقت اختتم فيه الاجتماع 48 للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك +» أعماله أمس عبر الفيديو كونفرنس، حيث استعرضت اللجنة بيانات إنتاج النفط الخام لشهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2023 ولاحظت المطابقة الكلية لدول «أوبك +»، كما اعتمد الاجتماع حصص التخفيضات الجديدة.

وقال البيان الختامي للاجتماع: إن أعضاء «أوبك +» جددوا التزامهم باتفاقية التطابق التي تمتد حتى نهاية العام الجاري حسبما تقرر في الاجتماع الوزاري في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. وحث البيان جميع الدول الأعضاء على تحقيق الامتثال الكامل والالتزام بآلية التعويض. ولاحظ الاجتماع – بحسب البيان - التعديل الطوعي التالي للإنتاج الذي أعلنته السعودية في 2 نيسان (أبريل) 2023 (500 ألف برميل يوميا) والعراق (211 ألف برميل يوميا) والإمارات (144 ألف برميل يوميا) والكويت (128 ألف برميل يوميا) وكازاخستان (78 ألف برميل يوميا) والجزائر (48 ألف برميل يوميا) وعمان (40 ألف برميل يوميا) والجابون (ثمانية آلاف برميل يوميا) بدءا من أيار (مايو) المقبل حتى نهاية عام 2023، وهذا إضافة إلى تعديلات الإنتاج التي تم تحديدها في الاجتماع الوزاري الـ33. وقال البيان: «إن ما سبق يضاف إلى التعديل الاختياري المعلن من قبل الاتحاد الروسي البالغ 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية عام 2023 الذي سيكون من متوسط مستويات الإنتاج حسب تقدير المصادر الثانوية لفبراير 2023».

وعد البيان ان هذا سيرفع إجمالي تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية من قبل البلدان المذكورة إلى 1.66 مليون برميل في اليوم.

وأشار الاجتماع إلى أن هذا إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار السوق النفطية ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة الوزارية المشتركة (49) في الرابع من حزيران (يونيو) 2023.

إلى ذلك، قال لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون: إنه مع الخفض الجديد سيصل إجمالي خفض الإنتاج من «أوبك +» إلى 3.66 مليون برميل يوميا أو 3.7 في المائة من الطلب العالمي على النفط الخام.

وذكر المحللون أن تحرك «أوبك +» جاء للحد من الإنتاج مدفوعا إلى حد كبير بالقلق بشأن الصناعة المصرفية بعد انهيار بنوك في الولايات المتحدة وأوروبا.

وقال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن القرار بخفض الإنتاج كان مفاجئا بشكل كبير وفي يوم عطلة وقبل بدء اعمال اللجنة الوزارية لمراقبة خفض الإنتاج في «أوبك +» لكن «التحالف عودنا على الخطوات والإجراءات الاستباقية». وأشار إلى أنه دون شك أخذ التحالف في الحسبان الأحداث الأخيرة وتنامي المخاوف بشأن استقرار النظام المصرفي الغربي مع اتساع الخوف من ركود قد يؤثر في الطلب على النفط، مبينا أن «أوبك +» تتخذ خطوات استباقية في حالة رصد أي خفض محتمل للطلب.

من جانبه، أوضح ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن أسعار العقود الآجلة للنفط ارتفعت بما يصل إلى 8 في المائة في نيويورك - عقب القرار - كما أن التحالف أخذ في الحسبان الأحداث الأخيرة وتنامي المخاوف بشأن استقرار النظام المصرفي العالمي.

ولفت إلى أن أغلب التحليلات الدولية تتفق على أن «أوبك +» تريد بوضوح سعرا أعلى بهدف تعزيز الاستثمارات وضمان إنعاش مشاريع المنبع، وبالتالي توفير أمن الإمدادات النفطية على المدى الطويل

بدورها، أكدت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، أن التخفيضات الإنتاجية الجديدة ستكون على الأرجح أقل من المعلن عنه وقد لا تتجاوز 700 ألف برميل يوميا، بحسب تقارير دولية.

وذكرت أن معظم أعضاء «أوبك +» مثل العراق وكازاخستان ينتجون بالفعل أقل بكثير من حصصهم الحالية، لأنهم يتعاملون مع نقص الاستثمار والاضطرابات التشغيلية، وبالتالي قد لا يحتاجون إلى مزيد من القيود.

وأوضحت أن قرار خفض الإنتاج كان ضروريا من وجهة نظر المنتجين حتى وإن لم يتفق معهم المستهلكون حول تقييم وضع السوق، مبينة أن أسعار النفط انخفضت إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرا الشهر الماضي بسبب الاضطرابات الناجمة عن الأزمة المصرفية، لكن الأسعار تعافت نسبيا بعدما أظهر الوضع المصرفي علامات على الاستقرار.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس مسجلا أكبر زيادة يومية منذ نحو عام بعد إعلان تحالف «أوبك +» بخفض الإنتاج بقدر أكبر في إرباك الأسواق.

وبحسب «رويترز»، قفز خام برنت 4.33 دولار أو 5.4 في المائة إلى 84.22 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، بعد أن لامس أعلى مستوى في شهر عند 86.44 دولار في وقت سابق من الجلسة.

كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 4.17 دولار أو 5.5 في المائة إلى 79.84 دولار للبرميل، بعد أن سجل في وقت سابق أعلى مستوى منذ أواخر يناير.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 78.12 دولار للبرميل الجمعة مقابل 77.53 دولار للبرميل في اليوم السابق وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وأن السلة كسبت نحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 74.60 دولار للبرميل.

«جولدمان ساكس» يرفع توقعاته لسعر برنت .. 95 دولارا للبرميل في ديسمبر

الاقتصادية

رفع بنك جولدمان ساكس توقعاته لأسعار العقود الآجلة لخام برنت بعد إعلان «أوبك +» بشأن تبني مزيد من الخفض في الإنتاج.

وبحسب «رويترز»، قال محللو البنك في مذكرة الأحد: إن التوقعات لسعر خام برنت لكانون الأول (ديسمبر) 2023 زادت خمسة دولارات إلى 95 دولارا للبرميل، فيما تم رفع التوقعات لديسمبر 2024 ثلاثة دولارات إلى مائة دولار للبرميل.

جاء خفض توقعات الأسعار في الوقت الذي قلص فيه البنك توقعاته لإنتاج «أوبك +»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ومنتجين آخرين منهم روسيا، 1.1 مليون برميل يوميا بنهاية 2023.

وقال البنك «الخفض المفاجئ (للإنتاج) يتفق مع نهج أوبك + الجديد بالتصرف بشكل استباقي، لأنها تستطيع فعل ذلك دون تكبد خسائر كبيرة في حصتها السوقية».

وأضاف أنه بينما كانت هذه الخطوة مفاجئة، فإن القرار يعكس اعتبارات اقتصادية مهمة.

وتشير تقديرات البنك إلى أن خفض الإنتاج يمكن أن يوفر زيادة 7 في المائة في أسعار النفط، ما يسهم في زيادة إيرادات «أوبك +». وأشار البنك إلى أن قرار التحالف جاء أيضا بعد إعلان الولايات المتحدة وفرنسا عن تحرير مخزونات من احتياطياتهما البترولية الاستراتيجية. وقال «رفض إعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأمريكي في السنة المالية 2023، على الرغم من بلوغ خام غرب تكساس الوسيط (القياسي الأمريكي) مستويات متدنية، كانت توصف بأنها كافية لإعادة الملء، ربما يكون قد أسهم في قرار أوبك + بشأن الخفض أيضا».

روسيا: خفض إنتاج النفط من مصلحة الأسواق العالمية

الاقتصادية

قال دميتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين أمس، إن قيام عدد من كبار منتجي النفط بينهم روسيا والسعودية بخفض الإنتاج الأحد، هو من مصلحة الأسواق العالمية.

وبحسب «الفرنسية»، ذكر بيسكوف للصحافيين أن «من مصلحة أسواق الطاقة العالمية أن تبقى أسعار النفط العالمية في مستوى جيد»، مضيفا «سواء كانت الدول الأخرى مسرورة بذلك أم لا، هو شأنها هي».

وقررت روسيا الأحد تمديد خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام.

وبرر ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي المسؤول عن الطاقة الإجراء بأن السوق تشهد «تقلبا شديدا» و«عدم يقين».

وأضاف في بيان أن «ثبات سوق النفط العالمية عنصر أساس في ضمان أمن الطاقة».

وقال الكرملين: إن دعم أسعار النفط والمنتجات النفطية يصب في مصلحة قطاع الطاقة العالمي. وروسيا عضو في مجموعة «أوبك +» للدول المنتجة للنفط التي أعلنت تخفيضات مجمعة بنحو 1.16 مليون برميل يوميا. وأضاف بيسكوف، أن من المهم الحفاظ على الأسعار عند مستوى معين، لأن هذا القطاع كثيف الاستثمار، ولأنه في المستقبل المنظور ليس من الممكن تلبية احتياجات جميع البلدان من مصادر متجددة. من جهته، نقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير النفط الكويتي قوله: إن خفض إنتاج النفط طوعا من دول تحالف «أوبك +» جاء كتحرك استباقي لدعم استقرار الأسواق النفطية وسط تطورات عالمية سريعة.

ونقلت الوكالة عن بدر الملا أن هذه التطورات تشمل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية ومستويات الدين العالمي والأزمة المصرفية والتطورات الجيوسياسية.

لحماية السوق من التقلبات .. مؤشر أوروبي جديد لأسعار الغاز المسال

الاقتصادية

أطلقت أوروبا مؤشرا مرجعيا جديدا لأسعار الغاز الطبيعي المسال الذي يأمل المنظمون أن يحمي سوق الغاز الطبيعي المسال من تقلبات الأسعار التي ضربت سوق العقود الآجلة في المؤشر المرجعي الهولندي في العام الماضي. وأطلقت وكالة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمي الطاقة المؤشر المرجعي الجديد لأسعار الغاز الطبيعي المسال الجمعة الماضي. وأوضحت الوكالة أن الغاز الطبيعي المسال يتم تداوله بخصم قدره 9.57 يورو لكل ميجاواط في الساعة، مقارنة بالعقود المستقبلية في المؤشر المرجعي الهولندي للغاز الطبيعي المسال «تي تي إف»، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

والهدف هو توفير قدر أكبر من الشفافية في التكلفة والمساعدة على حماية سوق الغاز الطبيعي المسال من تقلبات الأسعار التي ضربت سوق العقود الآجلة، التي أدت إلى ارتفاع فواتير الطاقة للمستهلكين.

واستغنى الاتحاد الأوروبي عن تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب ليتحول إلى الغاز الطبيعي المسال في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية.

ومع ذلك، لا تزال هناك أسئلة حول مدى استخدام المتداولين للمؤشر المرجعي الجديد.

ويتم تقييم أسعار الغاز الطبيعي المسال في المؤشر الجديد الذي أطلقته وكالة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمي الطاقة طبقا لمتوسط السعر المرجح لمعاملات الغاز الطبيعي المسال اليومية، ويستند إلى الصفقات المبرمة والمبلغ عنها للتسليم في الاتحاد الأوروبي.

وتنشر الوكالة أسعار الغاز الطبيعي المسال اليومية لشمال غرب أوروبا وجنوب أوروبا، وبدءا من 8 آذار (مارس) الماضي، تنشر أيضا أسعار الغاز الطبيعي المسال الموحدة للاتحاد الأوروبي.

9 مليارات يورو يتحملها الألمان سنويا لتغيير أنظمة التدفئة إلى الطاقة المتجددة

الاقتصادية

توقعت وزارة الاقتصاد الألمانية، تحمل المواطنون تكاليف بقيمة تزيد على تسعة مليارات يورو سنويا حتى عام 2028 من أجل تركيب أنظمة تدفئة باستخدام طاقة متجددة.

جاء ذلك في مشروع قانون جديد لقانون الطاقة الخاص بالمنشآت، الذي نشر أمس في برلين.

وتقدر الوزارة أن تؤدي الأنظمة الجديدة إلى توفير نحو 11 مليار يورو خلال فترة تشغيل مدتها 18 عاما. وبحسب البيانات، ستتحقق هذه الوفورات، من بين أمور أخرى، في ضوء الارتفاع الكبير في تكلفة الغاز الطبيعي.

وبدءا من عام 2024 من المفترض تشغيل كل نظام تدفئة تم تركيبه حديثا باستخدام طاقة متجددة بنسبة 65 في المائة.

وإلى جانب المضخات الحرارية، سيجرى بعد ذلك استخدام الأنظمة الحرارية الشمسية أو الأنظمة الهجينة التي تتكون من مضخات حرارية والتدفئة بالغاز، على سبيل المثال.

ومع التدفئة الهجينة، تغطي المضخة الحرارية الإمداد الأساس، ويجرى الانتقال إلى التدفئة بالغاز في الأيام الباردة.

ويمكن الاستمرار في تشغيل أنظمة التدفئة التي تعمل بالزيت والغاز الحالية، وسيسمح أيضا بإصلاح الأنظمة المعطوبة

وإذا لم يكن الإصلاح ممكنا، فسيجرى تسهيل الفترات الانتقالية خلال تبديل الأنظمة، على سبيل المثال: في حال تعطل نظام التدفئة، سيسمح بتركيب نظام تدفئة بالغاز فترة انتقالية مدتها ثلاثة أعوام. وإذا كان من المتوقع اتصال النظام بالتدفئة المناطقية، فقد تصل الفترة الانتقالية إلى عشرة أعوام.

ومن المقرر أيضا أن تدعم الدولة تغيير أنظمة التدفئة - لكن الحكومة الألمانية لم تحدد بعد قيمة الدعم.

وبحسب البيانات، فإن الدعم الحالي للتحول إلى التدفئة المعتمدة على مصادر طاقة متجددة سيتم تعديله من أجل دعم الاستثمارات اجتماعيا. وإضافة إلى ذلك، ستستمر إمكانية تقديم حوافز ضريبية لتدابير التجديد المتعلقة بالطاقة في العقارات التي يشغلها مالكوها.

يأتي ذلك في وقت يعتزم فيه وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك إعادة إطلاق شراكة الطاقة الألمانية - الأوكرانية.

وأعلن هابيك أمس ذلك بعد زيارة إحدى المحطات الفرعية التابعة لشركة الطاقة «أوكرنريجو» الأوكرانية، التي تزود واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في أوكرانيا بالطاقة.

وتوجه هابيك إلى أوكرانيا رفقة وفد رجال أعمال ألماني، وقابل أيضا ممثلين حكوميين هناك.

وقال هابيك «الرغبة والخطط الاستراتيجية - وهذه خطط أمنية للأوكرانيين - هما في الواقع بغرض توسيع نظام الطاقة وجعله أكثر لامركزية».

وأضاف «من هذا المنطلق هناك شيئان يتلاءمان معا بشكل جيد: الحاجة إلى الأمن ونظام طاقة مستدام»، مؤكدا أن أوكرانيا بإمكانها أن تصبح دولة مصدرة للطاقة إلى أوروبا

وتقيم ألمانيا وأوكرانيا شراكة رسمية في مجال الطاقة منذ عام 2020، التي تهدف إلى المساعدة على دفع التحول نحو أشكال أكثر ملاءمة للمناخ خلال إنتاج الطاقة.

ومن بين أمور أخرى، تهتم الشراكة بزيادة كفاءة الطاقة وتحديث قطاع الكهرباء وتوسيع الطاقة المتجددة وتقليل غازات الاحتباس الحراري. ومنذ الحرب الروسية - الأوكرانية في شباط (فبراير) 2022، تحول التركيز إلى المساعدات الطارئة لإصلاح وصيانة شبكة الكهرباء.

ووفقا لوزارة الاقتصاد الألمانية، من المقرر الآن تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر. ويتعلق الأمر أيضا بإعادة بناء نظام الطاقة الأوكراني على المدى المتوسط والطويل لجعله أكثر أمانا ومحايدا مناخيا.

ويرافق هابيك، وهو وزير المناخ أيضا، كثير من ممثلي قطاع الاقتصاد بينهم رئيس اتحاد الصناعات الألمانية، بحسب وسائل اعلام ألمانية عدة.

وأضاف أن أوكرانيا ستكون «شريكا اقتصاديا رئيسا في المستقبل».

وأدت الحرب إلى إصلاح شامل لسياسة الطاقة في برلين، التي اضطرت للبحث عن شركاء جدد في مجال الطاقة بعد تخليها عن علاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع روسيا.

«التخفيضات الطوعية» ترفع النفط 5 ٪... وروسيا تراها «مهمة» وأميركا تصفها بـ«غير منطقية»

القاهرة: صبري ناجح لندن: «الشرق الأوسط»

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس (الاثنين)، بأكثر من 5 دولارات مسجلة أكبر زيادة يومية منذ نحو عام، بسبب التخفيضات الطوعية في الإنتاج التي أعلنت عنها دول أعضاء في «أوبك بلس»، بهدف «دعم استقرار السوق».

وقفز خام برنت 5.31 دولار، أو 6.7 في المائة، إلى 85.20 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:10 بتوقيت غرينيتش، بعد أن لامس أعلى مستوى في شهر عند 86.44 دولار في وقت سابق من الجلسة.

وارتفع أيضاً خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 5.10 دولار، أو 6.7 في المائة، إلى 80.77 دولار للبرميل، بعد أن سجل في وقت سابق أعلى مستوى منذ أواخر يناير (كانون الثاني).

وبلغ حجم التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط نحو 1.1 مليون برميل يومياً، من دون روسيا، التي قررت تمديد خفض إنتاجها هي الأخرى 500 ألف برميل يومياً، ليصل إجمالي التخفيضات إلى 1.6 مليون برميل يومياً.

وقالت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، يوم الأحد، إنها ستخفض الإنتاج 500 ألف برميل يومياً اعتباراً من مايو (أيار) حتى نهاية 2023. وعلى الفور، قررت دول أعضاء في «أوبك» تخفيضاً طوعياً أيضاً، إذ قررت الإمارات تخفيضاً بـ144 ألف برميل يومياً، والكويت 128 ألف برميل يومياً، والعراق 211 ألف برميل يومياً، وسلطنة عمان 40 ألف برميل يومياً، والجزائر 48 ألف برميل يومياً.

وقالت السعودية، يوم الأحد، إن التخفيضات الطوعية في الإنتاج هي «تدبير احترازي يهدف إلى دعم استقرار السوق». وذكر ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، أمس (الاثنين)، أن التدخل في متغيرات السوق أحد أسباب التخفيضات الجديدة.

تأتي «التخفيضات الطوعية» التي تبدأ من شهر مايو المقبل حتى نهاية العام، وسط خطط أميركية ببدء سحب 26 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط من بداية أبريل (نيسان) حتى يونيو (حزيران) المقبل.

تراجع حصة «أوبك بلس»

نتيجة لذلك، خفّض بنك غولدمان ساكس توقعاته لإنتاج «أوبك بلس» بنهاية 2023 بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً، ورفع توقعاته لسعر خام برنت إلى 95 دولاراً للبرميل في 2023، و100 دولار في 2024. حسبما قال في مذكرة.

وقال غولدمان ساكس: «الخفض المفاجئ (للإنتاج) يتفق مع نهج (أوبك بلس) الجديد بالتصرف بشكل استباقي، لأنها تستطيع فعل ذلك دون تكبد خسائر كبيرة في حصتها السوقية». وأضاف أنه بينما كانت هذه الخطوة مفاجئة، فإن القرار يعكس اعتبارات اقتصادية مهمة وسياسية محتملة.

وأشار البنك إلى أن قرار «أوبك بلس» جاء بعد إعلان الولايات المتحدة وفرنسا عن تحرير مخزونات من احتياطياتهما البترولية الاستراتيجية.

وقال: «رفض إعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأميركي في السنة المالية 2023، رغم بلوغ خام غرب تكساس الوسيط (القياسي الأميركي) مستويات متدنية، كانت توصف بأنها كافية لإعادة الملء، ربما يكون قد ساهم في قرار (أوبك بلس) بشأن الخفض أيضاً».

من جانبه، قال بارني شيلدروب، المحلل في «إس إي بي»، وفق «رويترز»: «التخفيضات الجديدة تظهر أن مجموعة (أوبك بلس) قوية، وأن روسيا ما زالت جزءاً مهماً ولا يتجزأ منها».

وقالت ريستاد إنرجي إنها تعتقد أن التخفيضات ستزيد شح المعروض في سوق النفط، وسترفع الأسعار إلى أعلى من 100 دولار للبرميل لبقية العام، وقد تدفع خام برنت إلى تسجيل 110 دولارات للبرميل هذا الصيف. ويتوقع «يو بي إس» أن يصل خام برنت إلى 100 دولار بحلول يونيو.

من جانبه، تساءل ريكاردو إيفانجليستا، محلل أول بشركة ActivTrades للوساطة المالية: «هل هذا الارتفاع الصغير في سعر البرميل مستدام؟ خاصة أن خفض المعروض ليس ضماناً حقيقياً لدعم الأسعار، لأنه على الجانب الآخر من المعادلة تظل مستويات الطلب غير ثابتة».

وقال لـ«الشرق الأوسط» إن «ديناميكية البنوك المركزية القائمة على رفع سعر الفائدة لخفض التضخم قد تؤدي إلى تراجع توقعات النمو الاقتصادي، وبالتالي تراجع الطلب على النفط

أميركا تنتقد

قالت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إن التخفيضات الطوعية «المفاجئة» في إنتاج النفط «لا نعتقد أنها منطقية في هذا التوقيت بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تكتنف السوق، وقد أوضحنا ذلك».

وقال جون كيربي، منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي، أمس، إن تخفيضات الإنتاج لا يُنصح بها نظراً للضبابية في السوق. موضحاً أن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع المنتجين والمستهلكين لضمان النمو وخفض الأسعار للمستهلكين.

وأضاف كيربي: «نركز على الأسعار للمستهلكين الأميركيين، وليس البراميل، وقد انخفضت الأسعار بشكل كبير منذ العام الماضي، بأكثر من 1.50 دولار للغالون، من ذروتها الصيف الماضي».

ووفقاً لنادي اتحاد السيارات الأميركي (إيه إيه إيه)، بلغ متوسط أسعار البنزين بأنحاء الولايات المتحدة نحو 3.50 دولار للغالون يوم الأحد. ويمثل ذلك انخفاضاً 30 في المائة عن أعلى مستوى بلغه في يونيو الماضي حين تجاوز 5 دولارات للغالون.

روسيا ترى التخفيضات مهمة

قال الكرملين، أمس، إن دعم أسعار النفط والمنتجات النفطية يصبّ في مصلحة قطاع الطاقة العالمي، وذلك بعد يوم من إعلان روسيا أنها ستمدد خفضاً لإنتاجها النفطي بواقع 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام. وروسيا عضو في مجموعة «أوبك بلس» للدول المنتجة للنفط التي أعلنت تخفيضات مجمعة بنحو 1.16 مليون برميل يومياً يوم الأحد.

ورداً على سؤال حول الانتقادات الأميركية، قال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين للصحافيين: «في هذه الحالة، من مصلحة (قطاع) الطاقة العالمي الحفاظ على الأسعار العالمية للنفط والمنتجات النفطية عند المستوى المناسب. وهذا ما يجب التركيز عليه. وسواء أكانت البلدان الأخرى راضية أم لا، فهذا شأنهم الخاص». وأضاف بيسكوف أنه من المهم الحفاظ على الأسعار عند مستوى معين، لأن هذا القطاع كثيف الاستثمار، ولأنه في المستقبل المنظور ليس من الممكن تلبية احتياجات جميع البلدان من مصادر متجددة. ولدى سؤاله عما إذا كانت روسيا قد نسقت إجراءاتها مع «أوبك بلس»، قال: «روسيا على اتصال دائم مع عدد من دول مجموعة (أوبك بلس)، هذه عملية طبيعية، لكن لا شيء أكثر. وفي هذا الصدد، يكون للدول خط مستقل، مصلحة مستقلة في استقرار السوق».

1.66 مليون برميل يومياً

أوضحت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك بلس»، التي انعقدت افتراضياً أمس، أن إجمالي تخفيضات إنتاج النفط الطوعية الإضافية التي أعلنتها بعض دول التحالف سيبلغ 1.66 مليون برميل يومياً من مايو حتى نهاية العام الحالي.

وأشارت، في بيان صحافي، إلى التزام دول التحالف بتخفيضات إنتاج النفط في يناير وفبراير (شباط)، كما جددت التزامها باتفاقية خفض الإنتاج الممتدة حتى نهاية العام.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الكويتي بدر الملا، أمس، إن الخفض الطوعي للإنتاج من الدول المشاركة باتفاق (أوبك بلس) يُعدّ تحركاً استباقياً لدعم استقرار الأسواق النفطية وسط تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وتأثيراتها المتسارعة.

وذكر الملا أن من بين تلك التطورات الوتيرة السريعة لارتفاع معدلات الفائدة العالمية ومستويات الدين العالمي والأزمة المصرفية والتطورات الجيوسياسية، مشيراً إلى أن «أوبك بلس» تركز على دعم استقرار أسواق النفط.

من جانبه، أكد وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب أن ظروف سوق النفط تتطلب الحذر، بسبب عدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي العالمي، وعودة المخزونات التجارية إلى أعلى مستوى لها منذ عامين.

وقال: «رغم الإشارات الإيجابية القادمة من الصين، تتطلب ظروف السوق الحذر، فقد يؤدي عدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي العالمي إلى تباطؤ الطلب على النفط. ويتم إمداد سوق النفط بشكل كافٍ جداً حيث عادت المخزونات التجارية إلى أعلى مستوى لها منذ عامين».

وأضاف: «قررت بعض الدول الأعضاء في (أوبك) وغير الأعضاء في (أوبك) في إعلان التعاون، بشكل وقائي، ومن أجل ضمان استقرار سوق النفط، إجراء تخفيض طوعي في إنتاجاتها، بالإضافة إلى ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الـ33 لـ(أوبك) وغير الأعضاء في (أوبك) في 5 أكتوبر (تشرين الأول) 2022».

الخفض الطوعي... قرار ضبط لتوازن الطلب ومستويات الإنتاج

الرياض: فتح الرحمن يوسف الكويت: «الشرق الأوسط»

الشرق الأوسط

أكد استطلاع لآراء خبراء ومتخصصين في النفط والاقتصاد أن قرارات خفض إنتاج النفط بشكل طوعي التي اتخذتها دول مصدرة للنفط ضمن تحالف «أوبك بلس»، بدءاً من مايو (أيار) المقبل، وحتى نهاية العام الحالي، تستهدف تحقيق التوازن في الأسواق النفطية.

وأوضح عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التكنولوجية الدكتور مبارك الهاجري، أن الإعلان كان «صدمة» وصل صداها إلى الأسواق العالمية في محاولة واضحة لكسر الحاجز السعري «والنفسي» لخام برنت عند مستوى 80 دولاراً بتعزيز التوازن بين الإنتاج والطلب.

وذكر الهاجري أن خفض الإنتاج كان غير متوقع وفق ما تردد عن قادة «أوبك بلس» في الأيام الماضية، عن عدم إجراء تغييرات في سياساتهم النفطية والإبقاء على خطة شهر مارس (آذار) – أبريل (نيسان) 2023، مبيناً أن هذا القرار قد تكون آثاره طفيفة إذا تباطأ الاقتصاد العالمي بسبب سياسات التشديد النقدي وارتفاع مؤشرات التضخم.

وبيّن أن هناك ضبابية في المشهد الاقتصادي النفطي لعدة أسباب؛ أبرزها التقارير الأولية التي تشير إلى إنتاج التحالف نحو مليوني برميل أقل من سقف الإمدادات المتفق عليه مع توقعات بأن يستمر النقص في الوصول إلى سقف الإنتاج.

وأفاد الهاجري بأن الأسباب تتضمن أيضاً المخاوف المتزايدة من حدوث ركود في وقت لاحق من العام الحالي، في أعقاب أزمة الإفلاس التي تواجه عدة بنوك أميركية وأوروبية، إضافة إلى الإضرابات التي تشهدها فرنسا بما في ذلك المصافي.

ورأى أن توقيت قرار الخفض كان «حرجاً» بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية التي تحاول إعادة ملء الخزانات الاستراتيجية، إذ وصلت مخزوناتها إلى مستويات منخفضة لم تشهدها منذ عام 1980 بعد قرار السحب التاريخي في أكتوبر (تشرين الأول) العام الماضي، الرامي لكبح ارتفاع أسعار الوقود

من جانبه، شدد الدكتور عبد الرحمن باعشن رئيس مركز الشروق للدراسات الاقتصادية في السعودية، على أن قرار الخفض الطوعي الإضافي لم يأتِ من فراغ، مبيناً أنه يلامس حاجة خلق حالة من توازن واستقرار الأسعار والأسواق.

ولفت إلى أن السعودية ومنتجين كباراً للنفط في منظومة «أوبك بلس»، اتخذوا خطوة طوعية بتخفيضات في إنتاج النفط، بأكثر من مليون برميل يومياً، وسط زيادة ضبابية المشهد الجيوسياسي والجيواقتصادي، ما سيعزز قدرة الاقتصاد العالمي الذي يعاني أزمات مصرفية ومالية جمة، من تجاوز تحديات آثار الحروب والنزاعات القائمة حالياً التي تسببت بشكل أو بآخر في اضطراب السوق العالمية للطاقة.

وأكد باعشن في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن القرار يعد استراتيجياً لدعم معالجة أزمة الطاقة في العالم، فضلاً عن أنه يدعم أسعار النفط ويعزز المنتجات النفطية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قطاع الطاقة العالمي، وخلق حالة من توازن واستقرار السوق، حتى تبقى أسعار النفط العالمية في مستوى مقبول، يلائم متغيرات اللعبة السياسية على المستوى الدولي.

من ناحيته، قال أستاذ هندسة البترول بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الكويت، الدكتور أحمد الكوح، في تصريحات لوكالة الأنباء الكويتية، إن قرارات خفض الإنتاج الصادرة أول من أمس، كانت «مفاجئة» لجميع الأوساط النفطية، مبيناً أن الأنظار كانت تتجه لاجتماع «أوبك»، أمس، إذ تشير التوقعات إلى نجاح الاجتماع في تثبيت الإنتاج وعدم إحداث أي تغيير.

وأشاد «بالقراءة السريعة» من قبل «أوبك بلس» للساحة الاقتصادية والطلب العالمي على النفط، خصوصاً بعد إعلان مجموعة من البنوك العالمية إفلاسها وزيادة التوقعات حول حدوث انخفاض للاستهلاك النفطي العالمي خلال الفترة المقبلة.

ورأى أن الحركة الاستباقية بخفض الإنتاج «قرار جريء وناجح»، إذ يصب بمصلحة الدول المنتجة للنفط ويراعي الأسواق العالمية ويدعم أسعار النفط بشكل كبير، ومن شأنه تحقيق توازن بين معدلات الطلب ومستويات الإنتاج.

إلى ذلك، قال رئيس مجلس الأعمال الكويتي في دبي، فراس السالم، إن قرارات خفض الإنتاج تسعى للحفاظ على قوى العرض والطلب العالمية والحد من تراكم الفوائض عبر ضبط مستويات الإنتاج في ظل مخاوف من تراجع الطلب على النفط بسبب أداء الاقتصاد العالمي، لافتاً إلى أن «نسب الخفض هذه لا تتجاوز 3.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي

وأكد السالم أهمية الحفاظ على توازن أسواق النفط ودعم الاستثمارات بالتنقيب والإنتاج لتغذية العالم بإمدادات مستدامة من النفط ومشتقاته وإبقائه بعيداً عن القرارات السياسية، لا سيما أن لجان منظمة «أوبك» ترفع توصياتها بالتقارير الفنية بشفافية عالية.

وذكر أن دول الخليج، تحديداً، تسعى منذ عقود لضمان ديمومة الصادرات النفطية لمختلف دول العالم، إذ تعمل على زيادة إنتاجها بالمستقبل لتلبية الزيادة العالمية المتوقعة على مشتقات النفط، ومن ضمنها دولة الكويت التي أعلنت عن رفع إنتاج البترول إلى مستوى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035، تفعيلاً لدورها كمزود رئيسي للطاقة عالمياً والتزاماً منها مع الشركاء الاستراتيجيين من مختلف دول العالم

موسكو تعتمد سعر خام دبي في صفقة نفط مع نيودلهي

الشرق الأوسط

قالت 3 مصادر مطلعة على الأمر إن شركة «روسنفت»، أكبر منتج للنفط في روسيا، ومؤسسة النفط الهندية، أكبر شركة تكرير في الهند، اتفقتا على استخدام سعر خام دبي القياسي في اتفاقهما الأخير لتصدير النفط الروسي إلى الهند.

يأتي قرار الشركتين الحكوميتين بالتخلي عن خام برنت القياسي في إطار تحول مبيعات النفط الروسية نحو آسيا، بعد حظر أوروبا شراء النفط الروسي في أعقاب غزو أوكرانيا قبل أكثر من عام.

والخامان القياسيان مقومان بالدولار، وقد وضعتهما شركة «ستاندرد اند بورز بلاتس» لبيانات الطاقة، وهي وحدة تابعة لشركة «ستاندرد اند بورز غلوبال» الأميركية، ولكن تعتمد شركات النفط الأوروبية الكبرى والتجار في الغالب على أسعار خام برنت، بينما تعتمد عمليات تداول النفط في آسيا والشرق الأوسط بشكل كبير على سعر خام دبي القياسي.

وقال إيجور سيتشين، الرئيس التنفيذي لشركة «روسنفت» في فبراير (شباط)، إن سعر النفط الروسي سيتحدد خارج أوروبا بعدما برزت آسيا كأكبر مشترٍ له، منذ أن فرض الغرب عقوبات أكثر صرامة على الصادرات.

وبموجب الاتفاق الجديد، الذي جرى الإعلان عنه في 29 مارس (آذار)، ستقوم «روسنفت» بمضاعفة مبيعات النفط لمؤسسة النفط الهندية تقريباً، حسبما قال مصدران لـ«رويترز».

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك يوم الثلاثاء، إن مبيعات النفط الروسية للهند قفزت 22 ضعفاً العام الماضي، لكنه لم يحدد الكمية المباعة.

وقال المصدران إن «روسنفت» ستبيع ما يصل إلى 1.5 مليون طن (11 مليون برميل) شهرياً، بما في ذلك بعض الكميات الاختيارية، إلى مؤسسة النفط الهندية في السنة المالية الجديدة التي تبدأ في الأول من أبريل (نيسان). وتسلط الكميات الكبيرة والتغيير في أسعار النفط الروسي الضوء على تعزيز العلاقات بين موسكو والهند التي أصبحت الآن أكبر مشترٍ للخام المنقول بحراً من روسيا

خيارات محدودة أمام بايدن للرد على خفض «أوبك+» إنتاج النفط

اقتصاد الشرق

تحرك «أوبك+» المفاجئ لخفض نحو مليون برميل يومياً من إنتاج النفط يمهد لرفع أسعار الوقود في الولايات المتحدة، في وقت قد يطلق فيه الرئيس جو بايدن حملته لإعادة انتخابه، ولكن كيف يمكنه الرد على الدول المنتجة وهو لديه خيارات محدودة؟

الضغط على الاحتياطي الاستراتيجي

قد يذهب بايدن لإطلاق آخر للنفط من احتياطي البترول الاستراتيجي، إذ أُنشئ مخزون الطوارئ في السبعينيات بعد حظر النفط العربي. وتمتلك الولايات المتحدة حالياً نحو 371 مليون برميل، وفقاً لبيانات وزارة الطاقة، وهي تمثل نصف طاقة احتياطي البترول الاستراتيجي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى السحب التاريخي لـ180 مليون برميل العام الماضي لترويض أسعار البنزين المرتفعة في أعقاب الحرب في أوكرانيا. جعلت الإدارة إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي أولوية، لكن عاقتها عوامل تشمل الصيانة في موقعين من مواقع الاحتياطي الأربعة. وقالت وزيرة الطاقة جينيفر جرانهولم إن الحكومة لا تفرج عن النفط من الاحتياطي وتعمل على إعادة تعبئته في نفس الوقت، لذلك من المرجح أن يؤدي البيع الطارئ إلى تأخير أي خطط لتجديده. قال كيفين بوك، العضو المنتدب لشركة «كليرفيو إنيرجي بارتنرز»، وهي شركة استشارية بواشنطن، إنه لا يوجد ما يوقف عملية سحب أخرى من المخزونات الاحتياطية. وقال بوك: «سيطر الرئيس بايدن على أسعار البنزين بطرق لم يمتلكها سلفه.. إذا استمر في ذلك فإنه قد يترك الفرصة لمزيد من التداخلات

الضغط على المنتجين الأميركيين

لا تُفاجأ إذا كان هناك مزيد من الهجمات السياسية على قطاع الطاقة في الولايات المتحدة، الذي تجاهل المناشدات المتكررة من بايدن خلال العام الماضي لتسريع زيادات الإنتاج، وتلقى الضربات بسبب تحقيق أرباح قياسية. على الرغم من كل التصريحات، فإن إنتاج النفط المحلي يستمر في النمو ببطء، مع إحجام الصناعة عن تكثيف الحفر والمخاطرة بتكرار دورات الازدهار والكساد السابقة.

قال تيم شنايدر، المحلل الذي يدير «ذا شنايدر كابيتال»: «نظراً إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع فرض سطوتها على أعضاء (أوبك+) فإن (الجلاد) سيكون صناعة النفط والغاز المحلية». أحالت وزارة الطاقة طلب التعليق إلى مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض. وقال متحدث باسم المجلس: «سنواصل العمل مع جميع المنتجين والمستهلكين لضمان دعم أسواق الطاقة للنمو الاقتصادي وخفض الأسعار للمستهلكين الأميركيين». وأضاف: «نحن نركز على الأسعار للمستهلكين الأميركيين، لا البراميل، وقد انخفضت الأسعار بشكل كبير منذ العام الماضي».

قانون «نوبك»

ألمح البيت الأبيض العام الماضي، رداً على قرار «أوبك+» غير المتوقع بخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً، إلى أنه قد يدعم التشريعات التي من شأنها أن تسمح للولايات المتحدة باتخاذ الخطوة الدراماتيكية لمقاضاة دول «أوبك». لكن في نهاية المطاف تراجعت الإدارة عن دعم مشروع القانون -قانون حظر إنتاج وتصدير النفط، أو «نوبك»- وسط تحذيرات من الآثار المترتبة من ذلك على العلاقات الدبلوماسية وصناعة الدفاع.

قيود التصدير

تشمل الدفاعات الأخرى التي تمتلكها إدارة بايدن وتحت تصرفها الحد من تصدير البنزين والديزل، إذ أخذ البيت الأبيض هذا الخيار في الاعتبار خلال العام الماضي وسيلة محتملة لترويض أسعار الوقود، التي وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في يونيو، لكن الولايات المتحدة لم تستخدم تلك الوسيلة، وقال محللون إنّ المضيّ قُدماً في القيود قد يأتي بنتائج عكسية ويؤدي في الواقع إلى ارتفاع الأسعار في بعض أجزاء من الولايات المتحدة.

لا تفعل شيئاً

قال ديفيد غولدوين، مبعوث الطاقة بوزارة الخارجية في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما ورئيس شركة الاستشارات «غولدوين غلوبال استراتيجيز»، إن الصمت بات خياراً كبيراً أيضاً. وقال غولدوين: «هذا يبدو كأنه خفض يعتمد على دراسة السوق من «أوبك»، وهو ما لا يتطلب رداً من الإدارة. وأضاف: «(أوبك) تتوقع تباطؤ نمو الطلب، البيع المكثف لعقود النفط هذا العام لم يلحق الضرر بالسوق، وقد يكون إجراء (أوبك) مصمماً جزئياً لمواجهة ذلك».

وكالة الطاقة الدولية ترد على خفض إنتاج أوبك+.. وأميركا تعلن موقفها من السعودية

أحمد شوقي

الطاقة

حذّرت وكالة الطاقة الدولية من مخاطر الخفض الطوعي لإنتاج النفط، الذي أقرّته السعودية و8 دول أخرى من تحالف أوبك+، في وقت تشتد فيه الضغوط التضخمية العالمية.

وأقرّت دول تحالف أوبك+ خفضًا طوعيًا يبلغ إجماليه 1.66 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو/أيّار حتى نهاية 2023، بهدف دعم استقرار أسواق النفط، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويُضاف هذا الخفض الطوعي إلى تخفيض الإنتاج القائم من جانب التحالف بمقدار مليوني برميل يوميًا في المدّة من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023.

وقالت الوكالة -التي تتخذ من باريس مقرًا لها- في بيان اليوم الإثنين (3 أبريل/نيسان 2023)، إن تخفيضات أوبك+ الجديدة ستؤدي إلى تفاقم الضغوط في سوق النفط وترفع أسعار الخام، في وقت تضرّ فيه الضغوط التضخمية القوية بالمستهلكين، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية.

تحذيرات وكالة الطاقة

أكدّت وكالة الطاقة الدولية أن التخفيضات الجديدة في إنتاج النفط، التي أعلنتها دول أوبك+ جاءت في وقت تعاني فيه سوق النفط من عدم اليقين المتزايد والمخاوف بشأن آفاق الاقتصاد العالمي.

وأشارت الوكالة إلى أنها تتوقع -إلى جانب عدّة مؤسسات أخرى ذات الصلة- أن أسواق النفط العالمية قد تشهد عجزًا في الإمدادات خلال النصف الثاني من عام 2023.

واتفقت تصريحات صادرة عن البيت الأبيض مع تعليقات وكالة الطاقة الدولية، بأن تخفيضات أوبك+ غير منطقية في الوقت الحالي، الذي تعاني فيه السوق من عدم اليقين، مشيرةً إلى تركيز واشنطن على أسعار المستهلكين الأميركيين، وليس البراميل.

وأكدت الإدارة الأميركية أنها مستعدة للسحب من الاحتياطي الإستراتيجي حال الحاجة إلى ذلك، موضحة في الوقت نفسه أن السعودية تظل شريكًا إستراتيجيًا.

شريكًا إستراتيجيًا.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد أوضحت في تقريرها الشهري الأخير أن السوق تواجه حالة من ارتفاع المعروض النفطي أكثر من الطلب في النصف الأول من 2023، وسط ارتفاع مخزونات النفط إلى مستويات لم تشهدها منذ 18 شهرًا، لكنها توقعت أن ينعكس هذا الوضع في النصف الثاني.

ويتماشى ذلك مع توقعات الوكالة الدولية بتسارع نمو الطلب على النفط بوتيرة حادة، ليرتفع من 710 آلاف برميل يوميًا خلال الربع الأول من 2023 إلى 2.6 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع من العام.

تخفيضات تحالف أوبك+

في إجراء احترازي لدعم استقرار السوق، أعلنت السعودية -في 2 أبريل/نيسان 2023- خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، لتصل حصتها في إنتاج النفط لدول أوبك+ إلى 10.478 مليون برميل يوميًا.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي تخفيضات الإنتاج الطوعية من جانب 9 دول من تحالف أوبك+:

كما أعلنت روسيا استمرار الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، لتهبط حصتها إلى 9.978 مليون برميل يوميًا.

وفضلًا عن ذلك، أقرّ العراق خفضًا قدره 211 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل يوميًا.

وأعلنت الجزائر وسلطنة عمان والغابون -أيضًا- خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار 48 و40 و8 آلاف برميل يوميًا على التوالي.

البيت الأبيض يبلغ السعودية برفضه قرار خفض إنتاج النفط

أحمد بدر

الطاقة

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، إن البيت الأبيض أبلغ رفضه لقرار السعودية ودول أوبك+ بخفض إنتاج النفط، وذلك في رسالة للمسؤولين بالمملكة، لدى إخطارها بالقرار.

وأوضح كيربي، في تصريحات اليوم الإثنين 3 أبريل/نيسان (2023)، أن بلاده تلقت تنبيهًا بالقرار قبل إصداره، وأبلغت المسؤولين في المملكة العربية السعودية، بأنها لا تتفق معه، وفق التصريحات التي نشرتها وكالة رويترز.

وقفزت أسعار النفط العالمية بأكثر من 6٪، بعد إعلان السعودية ودول أوبك+، منها الدول الرئيسة المنتجة في منظمة أوبك، عن خفض إضافي لإنتاج النفط بنحو 1.16 مليون برميل يوميًا، بداية من شهر مايو/أيار المقبل، وحتى نهاية العام الجاري/ وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

رد الإدارة الأميركية

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي، إن البيت الأبيض لا يرى أن خفض إنتاج النفط أمر مستحسن في الوقت الحالي، وذلك على خلفية حالة عدم اليقين في الأسواق، وهو الأمر الذي أوضحته في ردها للمسؤولين السعوديين.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حصص إنتاج السعودية ودول أوبك+ بعد قرار خفض إنتاج النفط الطوعي:

وأوضح مسؤول البيت الأبيض أن المسؤولين في الولايات المتحدة جرى إبلاغهم بخطط السعودية ودول أوبك+ لخفض إنتاج النفط، قبل إعلان القرار أمس الأحد 2 أبريل/نيسان 2023، إلا أن بلاده لا تعرف السبب في اتخاذ هذا القرار، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وردًا على سؤال حول التقارير التي تفيد بأن التخفيضات تتعلق بتوقيت تجديد الولايات المتحدة لاحتياطي النفط الإستراتيجي، قال كيربي: «أود فقط أن أقول إنني لا أستطيع حتى بدء التكهن بالأسباب الكامنة وراء اتخاذ هذا القرار».

وحاول المسؤول في البيت الأبيض التقليل من أهمية التوترات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي قد تكون دافعًا لخفض الإنتاج في الخريف الماضي، ما أثار إدارة بايدن ودفعها إلى الدعوة لمراجعة العلاقات، وفق ما نشرت رويترز.

أولويات البيت الأبيض

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي إن أحد الفروق الكبيرة الآن، هو أن أسعار النفط العالمية تبلغ نحو 80 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 110 دولارات و120 دولارًا خلال العام الماضي 2022.

وأضاف أن البيت الأبيض يركز على المستهلكين وليس على عدد براميل النفط، لافتًا إلى أن الإدارة الأميركية ستواصل العمل مع المنتجين الرئيسيين للنفط، لضمان النمو وخفض الأسعار للمستهلكين، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتابع المسؤول في البيت الأبيض: «لن نتفق دائمًا مع كل ما تفعله المملكة العربية السعودية أو تقوله، مثلما لن يوافقوا دائمًا على كل ما نفعله أو نقوله، إلا أن هذا الأمر لا ينتقص من حقيقة أن العلاقات بيننا هي شراكة إستراتيجية»

تحالف أوبك+ يكشف عن دوافع خفض إنتاج النفط من السعودية و8 دول

دينا قدري

الطاقة

أكّدت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف أوبك+ أن التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط من قبل السعودية و8 دول أخرى، هي إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط.

وأشارت اللجنة -خلال اجتماعها اليوم الإثنين 3 أبريل/نيسان -2023 إلى أن إجمالي تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية سيبلغ 1.66 مليون برميل يوميًا.

وشدد أعضاء اللجنة على التزامهم بإعلان التعاون الذي يمتد حتى نهاية عام 2023، وحثوا جميع الدول المشاركة على تحقيق الامتثال الكامل والالتزام بآلية التعويض، وفق بيان صحفي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المقرر عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة المقبل في 4 يونيو/حزيران 2023.

تخفيضات إنتاج النفط الطوعية

أعلنت السعودية و8 دول أخرى في تحالف أوبك+ تنفيذ خفض طوعي إضافي في إنتاج النفط، بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل حتى ديسمبر/كانون الأول 2023.

وأوضحت دول التحالف أن هذا الخفض -الذي يبلغ في الإجمالي 1.657 مليون برميل يوميًا- يهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وسط العديد من التحديات التي طرأت مؤخرًا.

وأشارت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة إلى أن السعودية أعلنت -في 2 أبريل/نيسان -2023 خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل يوميًا، والجزائر 48 ألف برميل يوميًا، وسلطنة عمان 40 ألف برميل يوميًا، والغابون 8 آلاف برميل يوميًا.

كما أوضحت اللجنة أن هذا الخفض سيُضاف إلى التعديل الاختياري المعلن من قِبل روسيا، البالغ 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، والذي سيكون من متوسط مستويات الإنتاج حسب تقدير المصادر الثانوية لشهر فبراير/شباط 2023.

هذا الخفض الطوعي للإنتاج يُضاف إلى تخفيض الإنتاج الذي اتفقت عليه في الاجتماع الوزاري الـ33 الذي عُقد في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022، والمُقدر بمليوني برميل يوميًا في المدّة من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية عام 2023.

حصص إنتاج النفط لدول أوبك+

بموجب إجراءات الخفض الطوعي، تغيّرت حصص إنتاج النفط لدول أوبك+ بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل إلى ديسمبر/كانون الأول 2023؛ إذ سينخفض إنتاج النفط في كل من السعودية وروسيا من 10.478 مليون برميل يوميًا، إلى 9.978 مليون برميل يوميًا.

كما سيتراجع إنتاج الإمارات إلى 2.875 مليون برميل يوميًا، انخفاضًا من 3.019 مليون برميل يوميًا؛ بموجب حصص إنتاج النفط الجديدة.

وسيبلغ إنتاج العراق 4.22 مليون برميل يوميًا، والكويت 2.548 مليون برميل يوميًا، والجزائر 959 ألف برميل يوميًا، وسلطنة عمان 801 ألف برميل يوميًا.

وسيصل إنتاج قازاخستان بدءًا من مايو/أيار إلى نهاية عام 2023، إلى 1.55 مليون برميل يوميًا، والغابون 169 ألف برميل يوميًا.

أمين عام أوابك يحذر من مخاطر جديدة بالسوق النفطية

الطاقة

حذّر أمين عام أوابك، المهندس جمال عيسى اللوغاني، من مخاطر جديدة تواجه سوق النفط العالمية، التي تشهد غموضًا بعد إعادة طرح مشروع قانون «لا أوبك».

وأوضح الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك»، اليوم الإثنين 3 أبريل/نيسان (2023)، أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي يحاولون الضغط على منظمة أوبك، لدفعها إلى التراجع عن قرار تحالف أوبك+ الأخير بشأن خفض إجمالي إنتاج النفط الخام عن مستوى الإنتاج المستهدف لشهر أغسطس/آب (2022) بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، بحسب ما جاء في بيان المنظمة الذي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

وقال أمين عام أوابك، إن بعض أعضاء مجلس الشيوخ أعادوا، في 8 مارس/آذار الماضي، طرح القانون الذي يهدف إلى إدخال تعديلات على قانون مكافحة الاحتكار الأميركي، بإلغاء حصانة منظمة أوبك وشركات النفط في دولها، وتمكين مساءلتها قضائيًا، مع السماح لوزارة العدل الأميركية بفرض رسوم مكافحة الاحتكار لممارسات التسعير غير القانونية.

تجاهل الأحداث العالمية

يقول المهندس جمال اللوغاني، إن مؤيدي مشروع قانون لا أوبك يزعمون أن المنظمة تريد تحديد أسعار النفط العالمية، ما أسفر عن ارتفاع الأسعار للمستهلكين حول العالم.

ولفت اللوغاني إلى أن هؤلاء لم يلتفتوا إلى عدّة أمور، أولها موجة التضخم العالمية التي دفعت البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة، وسط مخاوف من حدوث ركود في أداء الاقتصاد العالمي

الأمر الثاني، وفق أمين عام أوابك، هو التدخل المباشر في آليات التسعير في سوق النفط من جانب مجموعة الـ7 والاتحاد الأوروبي وأستراليا، بفرض سقف سعري لصادرات النفط والمشتقات النفطية الروسية المنقولة بحرًا، وفق بيان حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

وأضاف: «لم يلتفت مؤيّدو مشروع قانون لا أوبك إلى أن إقراره سيسفر عن عجز إمدادات النفط عن تلبية الطلب في السوق مستقبلًا، لا سيما مع وجود عوامل عدّة، أولها محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة بسبب نقص الاستثمارات في قطاع النفط، الناتج عن محاولات الاستغناء عن الوقود الأحفوري».

وتابع: «العامل الثاني هو انخفاض مخزونات النفط الإستراتيجية إلى مستويات حرجة متدنّية، على خلفية استعمالها من جانب الدول الأعضاء بوكالة الطاقة الدولية خلال العام الماضي 2022 أداة للتأثير في موازين السوق النفطية بعد الحرب في أوكرانيا». وأوضح أمين عام أوابك أن العامل الأخير هو تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها في إنتاج النفط الروسي، لا سيما مع قرار موسكو الأخير بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، استجابة للحظر المفروض على صادراتها النفطية.

تكرار التلويح بقانون لا أوبك

لفت أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني إلى تكرار التلويح باستعمال قانون «لا أوبك»، إذ سبق أن فشلت الإصدارات السابقة من مشروع القانون، والتي كان آخرها إقراره من اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ الأميركي في 5 مايو/أيار 2022، ولكن لم يقرّه مجلسا الشيوخ والنواب، ولم يصل لمرحلة المصادقة من جانب الرئيس الأميركي. وأوضح أن مشروع القانون يواجه معارضة كبيرة من جانب الجهات الفاعلة في صناعة النفط عالميًا، بما فيها معهد النفط الأميركي، الذي قال، إنه سيؤدي إلى زيادة الإنتاج عن حاجة السوق، ومن ثم يخفض الأسعار بشكل يعوق شركات الطاقة الأميركية عن تعزيز إنتاجها، ويهدد أمن الطاقة في الولايات المتحدة.

وأبرز المهندس جمال اللوغاني ردّ وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز على محاولة إحياء مشروع القانون، ووضع دول مجموعة الـ7 سقفًا لسعر النفط الروسي، حينما قال لموقع إنرجي إنتليغنس، إن هذه السياسات تضيف مخاطر جديدة وغموضًا أكبر إلى سوق النفط العالمية، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الوضوح والاستقرار.

وكان وزير الطاقة السعودي قد أعلن أن هذه التصرفات ستفاقم عدم استقرار السوق وتعمّق تقلباتها، ما يؤثّر سلبًا في صناعة النفط، مؤكدًا أن تحالف أوبك+ يبذل قصارى جهده، ونجح في تحقيق استقرار وشفافية عالية بالسوق، مقارنة مع أسواق السلع الأخرى، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفيما يخصّ مشروع قانون «لا أوبك»، أشار اللوغاني إلى وصف وزير الطاقة السعودي له بأنه لا يراعي أهمية امتلاك احتياطي من القدرة الإنتاجية وتبعات عدم امتلاك هذا الاحتياطي على سوق النفط، إذ يضعف الاستثمارات في القدرة الإنتاجية للنفط، كما سيؤدي لانخفاض العرض العالمي في المستقبل بشدة.

يشار إلى أن المملكة العربية السعودية كانت قد هددت بوقف صادرات النفط في حالة فرض سقف سعري على إمداداتها للأسواق العالمية، ولكن هذا التهديد اقتصر على الدول التي تتبنّى هذا القرار.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ردًا على سؤال بشأن رأيه في إعادة طرح مشروع قانون «لا أوبك»، وحول سقف الأسعار والآثار المحتملة لذلك على سوق النفط، وإذا ما كان يمكن تطبيق سقف للأسعار خارج نطاقها الحالي، إنه «رغم الاختلاف الكبير بين مشروع قانون «لا أوبك» والتوسع في فرض سقف الأسعار، فإن تأثيرهما المحتمل في سوق النفط متشابه».

دول أوبك وأسعار النفط

أكد أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني أن منظمة أوبك لا تحدد أسعار النفط على الإطلاق منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، ولكنها تعمل أساسًا على ضمان استقرار وتوازن سوق النفط العالمية، بالتعاون والتنسيق مع بعض الدول الرئيسة المنتجة للنفط من خارجها ضمن تحالف أوبك+.

وقال، إن المنظمة نجحت بالفعل في تحقيق هذا الهدف خلال الأعوام الماضية، التي واجهت خلالها سوق النفط العالمية صدمات حادة، وآخرها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

وأكد أمين عام أوابك أن تحالف أوبك+ (الذي يضم 6 من الدول الأعضاء في منظمة أوابك)، أبدى استعداده وقدرته على التصرف بطريقة استباقية لدعم أساسيات سوق النفط العالمية، عند مواجهة أيّ مستجدات وتحديات غير مؤكدة.

ولفت إلى أن آخر هذه المستجدات كانت خطوة بعض دول أوبك+، بشكل تنسيقي، المتمثلة في خفض إنتاجها النفطي طوعيًا، بنحو 1.649 مليون برميل يوميًا، بالإضافة إلى الخفض المتفق عليه بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، المتخذ في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حصص إنتاج دول أوبك+ بعد خفض السعودية و8 دول نفطية لإنتاجها من مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول 2023:

وأوضح اللوغاني أن هذا القرار الأحدث يعدّ إجراءً احترازيًا لضمان استقرار وتوازن سوق النفط العالمية، إذ أسهم في ارتفاع أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة بنحو 8٪، وهو أكبر ارتفاع خلال يوم واحد منذ نحو عام.

يشار إلى أن مستشار تحرير منصة الطاقة أنس الحجي كان قد فسّر لجوء أميركا إلى قانون «لا أوبك» في مواجهة دول المنظمة، بحلقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة»، بعنوان «محاكمة دول أوبك وأزمات الطاقة في أميركا وأوروبا».

وأوضح الحجي أن هناك توضيحًا مهمًا يتعلق بمشروعات القوانين في الولايات المتحدة، وهو أنها تتحول إلى قوانين فعلية بتصويت أغلبية الكونغرس، ثم أغلبية مجلس الشيوخ، وبعدها يوقّعها الرئيس، موضحًا أن الأزمة هنا أن هذا القانون ينصّ على أن تمريره بأغلبية الثلثين في الكونغرس ومجلس الشيوخ يحرم الرئيس من استعمال حق الفيتو، ومن ثم يصبح قانونًا.

إلّا أن الحجي رأى أن تمريره من خلال المجلسين قد يجعل القانون ورقة ضغط في يد الرئيس الأميركي جو بايدن على دول الخليج، لا سيما أنه سبق طرحه في عهد الرئيس جورج بوش الابن، الذي وضعه في درج مكتبه.

توربين «طريف» بداية استراتيجية توليد الطاقة من الرياح في السعودية

العربية

يتمتع الموقع الاستراتيجي لمحافظة طريف شمال المملكة العربية السعودية؛ بإمكانات هائلة لاستغلال موارد الرياح وتوليد الطاقة منه بأقل تكلفة و إمكانات عالية لمشروعات توليد الطاقة من الرياح في المملكة.

ففي عام 2017 كان تدشين توربين طريف كأول توربين في المملكة العربية السعودية لتوليد الطاقة من الرياح لتوفير الكهرباء لمحطة توزيع المنتجات البترولية التابع لشركة أرامكو بداية مرحلة جديدة في خطة أرامكو السعودية الرامية إلى تحقيق الهدف الوطني لتوليد 9.5 غيغاواط من مصادر الطاقة المتجددة بحسب رؤية المملكة 2030.

كما مثّل تشغيلُه نقطةَ الانطلاق لمرحلة جديدة في المملكة قادتها أرامكو السعودية بالتعاون في شرائها،حيث يفي توربين توليد الطاقة من الرياح في طريف بكامل احتياجات محطة توزيع المنتجات البترولية من الكهرباء،ويغذّي شبكة الكهرباء الرئيسة بالفائض من الطاقة الكهربائية والحصول على طاقة جديدة إضافية تدخل في مزيج الطاقة لتحسين كفاءة التوليد في المملكة بتكلفة منافسة وفقا لـ»واس».

ويتصل توربين توليد الطاقة من الرياح بشبكة توزيع الكهرباء في محطة توزيع المنتجات البترولية في طريف للمساعدة في تقليل كمية الكهرباء المشتراة من الشركة السعودية للكهرباء،والحد من الاستهلاك الحالي للديزل المطلوب لإمداد المحطة بالكهرباء، حيث يبلغ ارتفاع برج توربين توليد الطاقة من الرياح 85 مترًا ويعمل بشفراتٍ قطرها 120 مترًا بطاقة كهربائية قدرها 2.75 ميغاواط.

شكراً